الغانم مترئساً جلسة أمس

وزير الخارجية متحدثاً

وافق على رفع الحصانة عن الفضل ورفض رفعها عن الحربش والمرداس

المجلس يمنح لجنة الداخلية والدفاع أسبوعين

الغانم: تقرير «التشريعية» عن تعديلات الجنسية لم يكن مدرجاً على جدول الأعمال

طلب نيابي لإدراج «الجنسية» سيتلى في جلسة اليوم واتبعت الإجراءات اللائحية في رفع الحصانة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن تعديلات قانون الجنسية وقانون إنشاء المحكمة الإدارية لم يدرج على جدول أعمال المجلس.

وقال الغانم في تصريح بمجلس الأمة أمس عقب إنتهاء الجلسة، «أود أن أوضح للشعب الكويتي قاطبة بخصوص سحب تقرير اللجنة التشريعية الخاص بتعديلات الجنسية والمحكمة الإدارية حيث إنه لم يدرج على جدول الأعمال حتى يسحب».

وأوضح أن التقرير وصل صباح أمس ووقع عليه فور وصوله وبالتالي لم يدرج على جلسة الأمس، لافتا إلى وجود طلب نيابي لاستعجال مناقشته ولم يكتمل النصاب للتصويت عليه وسيتلى في جلسة اليوم ويصوت عليه إذا توافر النصاب.

وبين أن للحكومة حقها وفقا للمادة ٧٦ من اللائحة لأن الموضوع غير مدرج على جدول الأعمال أساسا.

وأشار الغانم من جهة أخرى أنه اتبع الإجراءات اللائحية في التصويت على طلبات رفع الحصانة وتعامل مع طلب قفل باب النقاش وفق المنصوص عليه في المادة ٨٤ من اللائحة.

وقال إنه وفقا للائحة فقد تحدث اثنان من المؤيدين واثنان من المعارضين لرفع الحصانة وتم قفل باب النقاش بناء على طلب نيابي تم التصويت عليه بالموافقة.

وبين أن الطلب الأول الخاص برفع الحصانة عن الفضل تمت الموافقة عليه بناء على تصويت الأغلبية، أما طلب رفع الحصانة عن الحربش والمرداس فلم يحصل على الأغلبية المطلوبة لرفعها.

وأوضح أن طلب رفع الحصانة عن الحربش والمرداس سقط بعد أن تساوى الموافقون والمعارضون عند ٢٦ صوتا، إذ يفترض أن يحصل الطلب على ٢٧ صوتا للموافقة عليه.

وأشار الغانم إلى أن الأمانة العامة قامت بإحصاء عدد المصوتين وسلمته كشف التصويت، منوها إلى أنه اضطر لرفع الجلسة لعدم وجود نصاب كاف لاتخاذ أي قرار وغدا سيستكمل جدول الأعمال.

وكانت جلسة مجلس الأمة أمس انتهت إلى قرارات عدة كالتالي:

رسالة من عضو مجلس الامة خليل ابراهيم الصالح يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية بمتابعة الاجراءات الحكومية المتخذة بشأن حادثة الاعتداء على الإطفائي الكويتي الذي يدرس بالمملكة الاردنية الهاشمية وتقديم تقريرها بذلك خلال شهرين.

ونصت الرسالة على الآتي: شهدت الاردن مؤخرا حادثة اعتداء مهينة لإطفائي كويتي يدرس في احدى الاكاديميات فيها، ويعمل ضابط صف في الادارة العامة للإطفاء.

وتعرض المواطن للضرب والسحل والركل والتعذيب من قبل رجال الشرطة في الاردن، وتمت ممارسة الضغوط عليه، من اجل التنازل عن حقه اثناء تحريره محضر لدى الشرطة هناك ضد المعتدين عليه.

وجاءت هذه الحادثة الاخيرة كأحد أسوء حوادث الاعتداء على كويتيين في الاردن، وبناء على ما تقدم يرجى تكليف لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بمتابعة الاجراءات الحكومية المتخذة بهذه القضية وتقديم تقرير بذلك الى المجلس خلال شهرين بحد اقصى.

رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد يطلب فيها الموافقة على تمديد عمل اللجنة لتقديم تقريرها عن الموضوعات المحددة في نص الرسالة حتى نهاية دور الانعقاد الحالي.

ونصت الرسالة على ما يلي:بالاشارة الى قرار مجلس الامة بجلسته المعقودة يوم الاربعاء الموافق 28/12/2016 على الطلب المقدم من بعض السادة الاعضاء بتكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد في الموضوعات التالية:

1 الشهادات الدراسية والاجازات العلمية غير المعتمدة من قبل الجهات الرسمية.

2 ما يثار من ان هناك تسريبا لاختبارات الثانوية العامة.

3 البعثات والتعيينات في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

على ان تقدم تقريرها الى المجلس خلال ثلاثة اشهر.

ومن حيث ان اللجنة لم تنته من مهمتها بعد فانها تطلب من المجلس الموقر منحها أجلا يمتد الى نهاية دور الانعقاد الحالي ليتسنى لها اعداد تقريرها.

رسالة من رئيس ديوان المحاسبة بالانابة يطلب فيها الموافقة على تأجيل موعد تسليم

الصالح أثناء مداخلته

وزير الخارجية: نثمن للأردن استضافتها لأكثر من 5550 طالباً كويتياً يدرسون هناك

حيث وافق المجلس على طلب لجنة الميزانيات تكليف ديوان المحاسبة إعداد تقرير دوري كل ستة أشهر عن متابعة إصدار السندات الحكومية.

كما وافق المجلس على طلب رئيس ديوان المحاسبة تأجيل موعد تسليم تقرير الأموال المستثمرة من ١ / ٧ /٢٠١٦ الى ٣١ / ١٢ /٢٠١٦ حتى منتصف أبريل.

ومنح المجلس لجنة الداخلية والدفاع مهلة أسبوعين لإنجاز تقريرها بشأن الاقتراحات بقوانين المتعلقة بقانون الانتخاب.

وكلف المجلس لجنة الشؤون الخارجية متابعة الإجراءات الحكومية بشأن حادثة الاعتداء على الإطفائي الكويتي في الأردن، ووافق على طلب اللجنة التعليمية تمديد عمل اللجنة لتقديم تقريرها عن عدد من المواضيع حتى نهاية دور الانعقاد الحالي.

ووافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل ورفض رفعها عن النائبين د. جمعان الحربش ونايف المرداس.

وفي ما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة بعد ان رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب . ويتلو الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة والغائبين عن حضور اجتماعات اللجان البرلمانية منذ الجلسة السابقة.

يصادق المجلس على مضبطتي الجلستين السابقتين

يبدأ المجلس مناقشة بند الرسائل الواردة والتي جاءت كالتالي:

..والعبدالله

احتجاز من قام بالاعتداء على المواطن الكويتي ولن نقف عند هذا الحد فحسب

العبدالله: الأسئلة البرلمانية تعرض على جهة قانونية مختصة لتحديد دستوريتها

وزير النفط: نقيم أصول مصانع الأسمدة ولم نتطرق إلى خصخصتها أو بيعها

وزير المالية: لايحق لجهاز المراقبين الماليين بعد استقلاله مراقبة ديوان المحاسبة

هناك قرار من البنك المركزي بتحويل أرباحه إلى الاحتياطي بعد وصولها إلى حد معين

الهاشم وحديث مع وزير الصحة

تنسيق نيابي